عدد أقل من المناطق الغُفلْ*:

المخزون الاحتياطي العالمي من الأسلحة النارية

أدى البحث المستمر إلى تحسين المعرفة المتوافرة حول المخزون الاحتياطي العالمي من الأسلحة الصغيرة شيئاً فشيئاً. فقد قُدِّر هذا المخزون في العام الماضي بحوالي 639 مليون قطعة سلاح صغيرة على الأقل، وهو يتنامى بثبات. فالعوامل الديناميكية الإقليمية — التي تؤثر في هذا المخزون – يمكن أن تكون مختلفة كثيراً. وهذا الفصل يبيّن أن بعض المناطق التي كان يعتقد في السابق أن لديها مخزوناً قليلاً من الأسلحة الصغيرة هي في حقيقة الأمر تملك كميات كبيرة منها، وهي متداولة بين عامة الناس. وفي المقابل، فإن المناطق التي كان يفترض أن لديها مخزوناً كبيراً، لا تملك في الواقع إلا كمية قليلة نسبياً من الأسلحة الصغيرة.

(تصوير ريتزو غوستولي من الأسوشيتد برس)

جندي برازيلي يحرس كمية ضخمة من الأسلحة النارية المصادرة لتقوم حكومة ريو دي جانيرو بتدميرها

ملكية عامة الناس للأسلحة في أوروبا، أكثر بكثير مما هو عليه الاعتقاد الشائع، حيث تصل نسبة هذه الملكية إلى 17.4 مسدساً/بندقيةً لكل 100 شخص، في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة.

ويبقى العدد الأكبر للأسلحة النارية المملوكة لعامة الناس، هو ذلك الموجود في الولايات المتحدة، حيث يقدر ما يمتلكه المدنيون منها بحوالي 238 مليون إلى 276 مليون قطعة سلاح ناري خاصة. وبامتلاك كل 100 شخص أمريكي 83–96 قطعة سلاح ناري تقريباً، فإن الولايات المتحدة تقترب من مستوى إحصائي يُظهر وجود قطعة سلاح (مسدس/بندقية) لكل أمريكي.

وفي حين أن المقارنة بين أوروبا المحبّة للسلام، وأمريكا الراعية والمستخدمة للأسلحة ببراعة قد تستهوي الباحثين إلا أن التحليل الدقيق يبيّن أن الحقيقة لا تدعم مثل هذه المقارنة بالحقائق. فعلى عكس الافتراضات القائلة إن الأوربيين هم في حقيقة الأمر غير مسلحين، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة وحدها لديها ما يقدّر بحوالي 84 مليون قطعة سلاح ناري. ومن هذا العدد هناك 80٪ أو ما يعادل 67 مليون قطعة سلاح موجودة في أيدي المدنيين. وفي دول مثل فنلندا، وفرنسا، وألمانيا تعتبر القوانين المتعلقة بالأسلحة متساهلة نسبياً، وقد تبلغ معدلات ملكية الأسلحة فيها حوالي نصف المستوى الذي وصلت إليه هذه المعدلات في أمريكا. كما أن الأنظمة القانونية لا تفرض قيوداً مشددة على ملكية الأسلحة إلا في عدد قليل من الدول الأوروبية مثل هولندا، وبولندا،

* أي التي لا يعرف مخزونا الاحتياطي من الأسلحة الصغيرة.

والمملكة المتحدة. ويعترف المسؤولون الحكوميون في الجزء الأكبر من القارّة الأوروبية أن عدد المالكين غير المرخّصين لحمل السلاح، والأسلحة غير المرخّصة يفوق بكثير عدد المرخّصين قانوناً لحمله.

كثيرة هي الحالات التي تكون فيها إحصاءات المخزون الاحتياطي من الأسلحة الصغيرة مبالغاً فيها. ففي بعض الأحيان – وكما تبيّنه دراسة أجريت على مقدونيا – تأتي هذه المبالغة لتخدم أغراضاً سياسية. وقد تعكس مبالغات أخرى شيئاً أكثر قليلاً من عادة امتلاك وحمل السلاح. ومع أن الاعتقاد الشائع يفيد وجود عشرة ملايين قطعة سلاح صغيرة أو أكثر في أفغانستان، إلا أن التحليل الدقيق يظهر أن المجموع الفعلي لها يتراوح بين 500.000 خمسمائة ألف و1.5 مليون ونصف المليون قطعة سلاح. وفي حين أن هذه النتيجة أقل بكثير من التقديرات السابقة، إلا أن هذا المجموع أكثر مما يكفي لأن يسمح ببداية سريعة لحرب واسعة النطاق إذا ما انهارت حكومة حامد كرزاي. ويوحي هذا التحليل الدقيق أيضاً بأن السيطرة بشكل أفضل على الأسلحة الصغيرة ربما لا تكون أمراً مستحيلاً.

ربما يتراوح العدد الإجمالي للأسلحة الصغيرة في أفغانستان، بين (0.5) نصف مليون إلى (1.5) مليون قطعة سلاح.

الشكل 2–1 التوزيع التقريبي للأسلحة النارية في دول الاتحاد الأوروبي

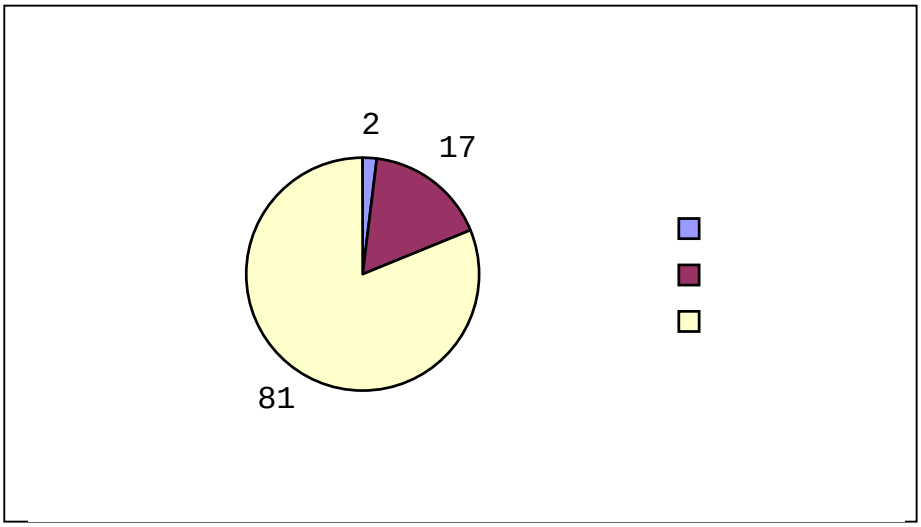

في إسرائيل 363.000 قطعة سلاح صغيرة مرخصة لعامة الناس، وهذا يعني وجود 6 قطع سلاح لكل 100 شخص مقيم.

وقد أصبحت المبالغة في أرقام مخزون الأسلحة الصغيرة، أمراً مألوفاً في إفريقيا أيضاً. وعلى عكس الانطباع الذي تتركه صور الحروب والجرائم غير الموثقة رسمياً، فإن الأسلحة أقلّ شيوعاً في إفريقيا منها في مناطق أخرى. ففي الدول الأربع والأربعين التي تتكوّن منها إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ربما لا يزيد العدد الإجمالي للأسلحة النارية فيها عن 30 مليوناً بما في ذلك المالكون المدنيون، والمتمردون، وموظفو الحكومة. وهذا عدد كاف لإدامة القتال في العديد من الدول، ورفع مستوى خطر العنف الجنائي في الكثير من الدول الأخرى، في حين أنه لا يكفي لأن يجعل الوضع، في مجمله، خارج نطاق السيطرة المألوفة.

ما زالت هناك مناطق أخرى لا يُعرف حجم مخزونها الاحتياطي الفعلي، على خريطة المخزون الاحتياطي الدولي للأسلحة الصغيرة. وتشكل الصين في هذا السياق أهمية خاصة ولديها إمكانات كبيرة جداً ما زالت غير معروفة. ولا تتوافر بيانات مكتوبة أو منشورة فعلياً عن دول الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل والأردن.

في الـدول الأربع والأربعين التي تتكون منها إفريقيا الواقعة جنـوب الصحراء الكبرى ربما لا يزيد عدد الأسلحة النارية فيها عن 30 مليون قطعة.

تصوير " سيرجي غريتس" الأسوشيتد برس.

أطفال أفغانيون يربضون بجوار قاذفة قنابل، سلّمها القرويون المحليون إلى الأمم المتحدة، كجزء من جهود تطوعية لجمع الأسلحة

ويعتمد هذا الفصل على الجرائم والأعمال الإرهابية، التي وقعت مؤخراً ليبيّن مدى الضلال والخداع، الذي يمكن أن نصل إليه لو أننا افترضنا أن الأخطار الكبرى، تكمن — بصورة حصرية – في ارتفاع عدد الأسلحة ومدى تقدمها. فتلك الجرائم والأعمال الإرهابية تتحدى المنطق الذي يقضي بتقسيم الأِسلحة الصغيرة إلى تصنيفات سهلة، من مثل التصنيفات القانونية وغير القانونية، من أجل توجيه السياسة الخاصة بهذه الأسلحة.

ويبدو أن تأثير الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 كان ضعيفاً على حجم المخزون الاحتياطي العالمي من الأسلحة الصغيرة. فقد كانت مضامين هذا التأثير أكبر بالنسبة لإدارة هذا المخزون، ومضاعفة الحذر المبذول على الصعيد الرسمي، وتعقيد إمكانية وصول المجرمين والمتمردين إلى الأسلحة الصغيرة. وعلى الرغم من كون هذه الملاحظات بعيدة كل البعد عن الاعتماد كملاحظات نهائية قاطعة، إلا أنها توحي بأن حركة المخزون الاحتياطي، ونقله من مكان إلى آخر في طريقها لأن تغدو أكثر صعوبة. وثمة معالجة أكثر مهارة للمشكلات القديمة المتعلقة بالبيئات، التي تتشبّع بالأسلحة بعد وقوع النزاعات المسلحة فيها. وفي حين أنه لا يوجد أي دليل على أن الإصلاحات قد أدّت إلى إحداث خفض جوهري في إجمالي المخزون الاحتياطي العالمي من الأسلحة الصغيرة، إلا أنه يبدو أنها تخفف من السرعة التي تنتقل فيها هذه الأسلحة من منطقة إلى أخرى.